العرب
الأربعاء 2019/10/30
السنة 42 العدد 11513

حزب الله يستدعي ميليشياته لإرهاب المتظاهرين

الوضع في لبنان ينطبق عليه القول، "على كف عفريت"، خاصة بعد إقدام عناصر لحزب الله وحركة أمل على الاعتداء على المتظاهرين السلميين، لفض الاحتجاج بالقوة. ويقول محللون إنه من الصعب التكهن بمآلات الأمور وهل سيذهب الحزب في هذا الخيار الانتحاري، خاصة بعد استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري.

بيروت – ينزلق لبنان نحو سيناريو مخيف، حيث تعمد، الثلاثاء، أنصار لحزب الله وحركة أمل مهاجمة المتظاهرين، في محاولة بدت يائسة لفض الاحتجاجات بالقوة، بعد أن أظهر المحتجون إصرارا على مواصلة حراكهم الذي يؤكدون على طابعه السلمي.

ومارس حزب الله خلال الأيام الماضية ضغوطا على القوى الأمنية والجيش للتدخل وفض الاعتصامات بالقوة، بيد أن الجانبين فضلا البقاء على الحياد وتجنب الاحتكاك مع الشارع، وهذا الأمر دفع الحزب وحركة أمل إلى الاستنجاد بأنصارهما لإرهاب المنتفضين.

وهاجم أنصار حزب الله وحركة أمل ، ساحتي اعتصام "رياض الصلح" و"الشهداء" وسط بيروت. وأفاد شهود عيان بأن عددا من أنصار الحزبين، اعتدوا على المتظاهرين بالعصي، كما حطموا خيام الاعتصام والمنصات، وأضرموا النار في شعار "القبضة" الذي نصبه المعتصمون في "ساحة الشهداء".

سمير جعجع

على القوى الأمنية الحفاظ على سلامة المتظاهرين

وطالت الاعتداءات الأطقم الصحافية في الساحتين، وفق ما أعلنته قناة "الجديد" المحلية، فيما وقفت الأجهزة الأمنية عاجزة عن ردعهم.

ويعكس ما حصل حالة تخبط وارتباك لدى حزب الله وحركة أمل. وقال رئيس حزب الكتائب اللبنانية، سامي الجميل في تغريدة على "تويتر" في إشارة إلى حزب الله، "ها هو الراعي الرسمي للحكومة يستخدم الوسائل التي يبرع بها من تكسير وترهيب وبلطجة بوجه أرقى انتفاضة شهدها لبنان في تاريخه، إنما إرادة الشعب اللبناني ستبقى الأقوى".

من جهته اعتبر رئيس "حركة التغيير" إيلي محفوض أن "إفلاس الميليشيات يدفعها إلى التمادي في الاعتداء على المواطنين، والأدهى أن مشغليهم لا يعلمون أن ما يقترفونه سيترتدّ عليهم. مشهد بيروت يؤكد ضرورة حل الميليشيا التي باتت عائقا أمام قيام الدولة، وأولى مهام أي حكومة قد تشكل تسليم السلاح غير الشرعي وفي مقدمه سلاح حزب الله وأعوانه".

وقبل توجههم إلى ساحتي "رياض الصلح" و"الشهداء"، هاجم أنصار حزب الله وأمل نقطة تظاهر "جسر الرينغ" وسط بيروت، وأوقعوا، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء الرسمية، 6 إصابات في صفوف المتظاهرين. كما حطم المهاجمون خيام الاعتصام، وهاجموا طاقم قناة "أم. تي.في" المحلية، ما أدى إلى انقطاع بثها.

وفيما ردد المتظاهرون النشيد الوطني اللبناني، قابلهم أنصار حزب الله وحركة أمل بهتافات تمجّد أمين عام الحزب، حسن نصرالله، ورئيس الحركة الشيعية نبيه بري، بحسب المصادر.

وهدد أحد أنصار حزب الله وحركة أمل من الرينغ، عبر قناة "أل.بي.سي"، اللبنانيين بأن "الآتي أعظم". وقال "ضحينا بالدم مش كرمال (ليس لأجل) شوية (بعض) كلاب يسكرو الطريق".

وتدخلت قوات مكافحة الشغب، وأبعدت المتظاهرين عن نقطة التظاهر، فيما عمل مناصرو حزب الله وحركة أمل على رشقهم بالحجارة. وقال شاهد إن رجالا من القوى الأمنية اللبنانية، حاولوا إبعاد مناصري حزب الله وحركة أمل الذين يحاصرون المتظاهرين في ساحة رياض الصلح، فيما قطع الأمن الداخلي اللبناني الطرقات المؤدية إلى وسط العاصمة اللبنانية بيروت.

ولم تسلم القوى الأمنية في محاولتها للتصدي للاعتداءات، حيث قام أنصار حزب الله وحركة أمل برشقها بالحجارة عند نقطة تظاهر جسر الرينغ، وسط بيروت.

وتثير الاعتداءات، التي تعرض إليها المتظاهرون، المخاوف من سيناريو إدخال لبنان في حالة من العنف والفوضى، لفرض حزب الله سيطرته الكلية على لبنان، خاصة وأنه يملك قوة السلاح.

ودعا رئيس حزب القوات اللبنانية، سمير جعجع، "المؤسسات الأمنية المعنية إلى الحفاظ على سلامة المتظاهرين حيثما وجدوا في لبنان بعد الاعتداءات الشنيعة التي تعرضوا لها اليوم في وسط بيروت".

عناصر حزب الله وأمل تمارس التشبيح

ومعلوم أن حزب الله وحلفاءه هما أبرز المستفيدين من النظام السياسي القائم، وبعد استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري فإنهم يجدون أنفسهم وجها لوجه مع الشارع.

والأسبوع الماضي، أعلنت حكومة الحريري سلسلة إجراءات تهدف لتهدئة المحتجّين وتنفيذ إصلاحات طال انتظارها لسدّ ثغرات في الميزانيّة العامّة، غير أنها لم تفلح في تهدئة غضب الشارع اللبناني.

وتفجّرت موجة الاحتجاجات في لبنان في 17 أكتوبر الجاري، بعدما أعلنت حكومة الحريري، نيّتها فرض ضرائب على مكالمات التطبيقات الذكيّة، بما فيها "واتساب". ورغم تراجع الحكومة عن هذه الخطوة وإقرار سلسلة إصلاحات، فإن الإضرابات عمّت البلاد.

ومنذ اليوم التالي لاندلاع المظاهرات، أقفلت معظم المؤسسات الرسمية والخاصة في لبنان، على رأسها المؤسسات التعليمية والمصارف، في ظل إضراب عام يفرضه المتظاهرون عبر قطع الطرقات الرئيسية، لاسيما الطريق السريع الساحلي الذي يربط المدن الرئيسية ببعضها.

ويقول متابعون إن الاعتداءات التي جرت واستقالة الحريري يشكلان حافزا قويا للمتظاهرين للاستمرار في الاحتجاج إلى حين تنفيذ باقي مطالبهم، وأولها تشكيل حكومة مصغرة من الاختصاصيين، بعيدا عن منطقة المحاصصة الطائفية والسياسية.

وسبق وأن أعلن حزب الله أنه يرفض خيار حكومة كفاءات. وهنا السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، هل سيخضع الحزب لمطالب الشارع أم يقدم على خطوة انتحارية كالتصعيد وزيادة جرعات ترهيب المحتجين؟

إسرائيل تستعد للسيناريو الأسوأ

القدس – كشف مسؤول إسرائيلي، الثلاثاء، أن رئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو، يعتزم تحويل أموال مخصصة لأغراض مدنية إلى الإنفاق العسكري لمواجهة تهديدات إقليمية.

ويأتي هذا التوجه في وقت تمر المنطقة بوضع دقيق على وقع تصاعد الأزمات في لبنان والعراق، وهناك خشية إسرائيلية من إقدام إيران وميليشياتها على خطوات دراماتيكية للخروج من أزماتها الداخلية.

ولم يحدد نتنياهو في كلمة أدلى بها، الاثنين، حجم هذه المبالغ لكنه قال إنه يتعين تحويلها "الآن". وأوضح المسؤول، ردا على سؤال بشأن تصريحات رئيس الوزراء، أن هذا التحويل ليس وشيكا. وأضاف "حتى إقرار ميزانية 2020، لا يمكن إجراء تغيير في الإنفاق. لا بد أن تأخذ الميزانيات في المستقبل هذا التحويل في الاعتبار".

ولم يتضح كذلك ما إذا كان نتنياهو أم منافسه بيني غانتس، سيشكل الحكومة الجديدة، أو ما إذا كان من الضروري إجراء انتخابات جديدة بعد الانتخابات غير الحاسمة، التي أجريت في أبريل ثم في الشهر الماضي.

ولم تتمكن حكومة نتنياهو، التي تقلصت سلطتها من سد فجوة في الميزانية، مما أجل تصويتا برلمانيا للموافقة على ميزانية العام المقبل.

وأشار نتنياهو، الذي يتزعم حزب الليكود، إلى تنامي المخاوف الأمنية، حاثا زعيم تحالف أزرق أبيض بيني غانتس على تشكيل ائتلاف حاكم واسع النطاق. وطلب الرئيس الإسرائيلي من غانتس الأسبوع الماضي محاولة تشكيل حكومة بعد فشل نتنياهو.

واتهم نتنياهو في كلمته إيران بالسعي لتحويل اليمن إلى نقطة انطلاق لصواريخ موجهة بشكل دقيق على إسرائيل. وقال إن أولويات الميزانية تحتاج إلى تعديل. وقال "كي يكون لدينا جيش قوي علينا تحويل أموال الآن من المجالات المدنية للمجالات العسكرية".

النفط والعقوبات ورقتان تبقيان واشنطن في سوريا

البنتاغون يهدد كل من يقترب من حقول النفط بـ«القوة الساحقة»

دمشق – يقول دبلوماسيون إن إصرار الولايات المتحدة على السيطرة على حقول النفط السورية، يندرج ضمن رغبة واشنطن في إبقاء أوراق ضغط على كل من دمشق وموسكو، وحتى لا تجد نفسها خارج مدار اللعبة، خاصة بعد إعلان انسحابها من شمال شرق سوريا، على خلفية العملية العسكرية التركية ضد الأكراد.

وعلى غرار العقوبات التي فرضتها مع باقي الحلفاء الغربيين تباعا على نظام الرئيس بشار الأسد منذ عام 2012، تسعى واشنطن من خلال وضع يدها على حقول النفط الموجودة في دير الزور الحدودية مع العراق إلى استثمار الورقتين للمقايضة مع بدء العملية السياسية.

وتنطلق، الأربعاء، أعمال اللجنة الدستورية السورية في الأمم المتحدة، بمشاركة أعضاء الهيئة الموسعة الـ150، موزعين على 3 قائمات تمثل النظام، والمعارضة، ومنظمات المجتمع المدني. ويشكل هذا التطور خطوة أولى في مسار سياسي طويل يأمل السوريون في أن ينهي الحرب المندلعة منذ عام 2011.

ويقول متابعون للمشهد السوري إن انطلاق عمل اللجنة الدستورية بعد أشهر طويلة من تعثر تشكيلها، لا يعني أن الطريق بات معبدا، ذلك أن كل طرف محلي وإقليمي ودولي منخرط في الصراع له رؤية مختلفة لتحقيق السلام في هذا البلد، فدمشق وموسكو من جهتهما تريدان الإبقاء على مركزية الحكم مع بعض التعديلات على خلاف واشنطن وحلفائها.

وبحسب المصادر المطلعة، فإن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة تتحدث عن أن عملية دستورية، تليها الانتخابات والحكم الانتقالي المشترك، هي التي تحدد مسار العملية السياسية وفقا للقرار الأممي 2254.

وتدرك واشنطن أن الانسحاب العسكري الكامل من سوريا، يضعف موقفها إلى حد بعيد في فرض رؤيتها السياسية. وبالتالي فإنه من الضروري جدا الاستعاضة عن ذلك بأوراق قوية مثل السيطرة على منابع النفط في سوريا، والإبقاء على ورقة العقوبات، وملف إعادة الإعمار.

وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، الاثنين، أن الولايات المتحدة ستتصدى لأي محاولة لانتزاع السيطرة على حقول النفط من أيدي الجماعات السورية المسلحة المدعومة من الولايات المتحدة باستخدام "القوة الساحقة"، سواء كان الخصم تنظيم الدولة الإسلامية أو قوات مدعومة من روسيا أو سوريا.

وكشف الجيش الأميركي، الأسبوع الماضي، عن نيته تعزيز وضعه في سوريا بأصول إضافية تشمل قوات ميكانيكية. وبدأ الجيش فعليا في إرسال تعزيزات إلى شرق البلاد نهاية الأسبوع، حيث دخلت قافلة عسكرية ترفع أعلاما أميركية إلى سوريا من العراق المجاور.

وفي إفادة صحافية، الاثنين، قدم وزير الدفاع مارك إسبر بعضا من تصريحاته الأكثر تفصيلا إلى الآن، حول مهمة إعادة نشر قوات أميركية في دير الزور.

وقال إسبر، "ستبقى القوات الأميركية متمركزة في هذه المنطقة الاستراتيجية للحيلولة دون وصول الدولة الإسلامية إلى تلك الموارد الحيوية. وسنرد بالقوة الساحقة على أي جماعة تهدد سلامة قواتنا هناك". وعند ملاحقته بالأسئلة عما إذا كانت مهمة الجيش الأميركي تشمل الحيلولة دون وصول أي قوات روسية أو تابعة للحكومة السورية إلى حقول النفط، قال إسبر "الإجابة المختصرة نعم، إنها موجودة بالفعل".

واعتبر الخبير في النزاع السوري في مركز الأمن الأميركي الجديد لوكالة الصحافة الفرنسية، أن إدارة دونالد ترامب تحاول "جعل أفضل الموارد النفطية للبلاد رهينة واستخدامها عملة للمقايضة، من أجل إجبار نظام الأسد وحماته الروس على قبول مطالب الولايات المتحدة"، خلال التسوية السياسية للنزاع.

ولفت نيك هيراس أن "مهمة الولايات المتحدة تحولت من القتال النبيل في مواجهة أكثر منظمة إرهابية مكروهة في العالم إلى مناورة وهمية لإجبار الأسد على تغيير سلوكه عبر مصادرة النفط".

ولفت إسبر إلى أن قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة اعتمدت على الدخل من هذا النفط لتمويل مقاتليها، ومنها القوات التي تحرس السجون التي تحتجز مقاتلي داعش. وأضاف"نريد التأكد من أن قوات سوريا الديمقراطية تستطيع الوصول إلى هذه الموارد كي تحرس السجون وكي تسلح قواتها وتساعدنا في هزيمة الجهاديين".

ولا يزال أكراد سوريا يقيمون علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة رغم المرارة التي خلفها انسحاب واشنطن من شمال شرق سوريا، والذي أعطى الضوء الأخضر لتركيا لشن عملية عسكرية تستهدفهم.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أعلن في السادس من أكتوبر الجاري سحب الجنود الأميركيين الألف المنتشرين في شمال شرقي سوريا، لكنه قال، الأربعاء، إن "عددا قليلا من الجنود" سيبقون في سوريا "في المناطق التي تحوي نفطا"، مشددا "قمنا بضمان أمن النفط" و"سنقوم بحمايته وسنقرر ماذا سنفعل في المستقبل".

ويثير قرار واشنطن بإبقاء سيطرتها على حقول النفط غضب روسيا، التي اتهمت، السبت، الولايات المتحدة بممارسة "اللصوصية".

مازلنا هناك

مواجهات غير مسبوقة بين الجيش السوري والقوات التركية

دمشق – قتل ستة عناصر من الجيش السوري في مواجهات، الثلاثاء، مع القوات التركية والفصائل السورية الموالية لأنقرة في شمال شرق سوريا، هي الأولى منذ بدء الهجوم التركي في التاسع من أكتوبر ضد وحدات حماية الشعب الكردية في المنطقة.

وقتل خمسة عسكريين من الجيش السوري بقصف صاروخي نفذته القوات التركية، فيما "أعدم" آخر من قبل الفصائل الموالية لتركيا، خلال مواجهات قرب قرية الأسدية الواقعة على بعد أقل من 10 كيلومترات من الحدود التركية.

وعلى بعد عشرات الكيلومترات شرقا، تعرضت دورية عسكرية روسية، الثلاثاء، عند معبر حدودي في شمال شرق سوريا لضربات مدفعية تركية، وفق الإعلام الرسمي السوري. وهو ما نفته وزارة الدفاع الروسية لاحقا.

وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، فإن هذه أولى المعارك بين القوات التركية والقوات السورية منذ بدء العملية العسكرية التركية في شمال سوريا ضد القوات الكردية.

ورسميا، توقف الهجوم التركي بعد أن توصلت روسيا وتركيا في 22 أكتوبر إلى اتفاق يقضي بانسحاب القوات الكردية لنحو 30 كيلومترا على طول الحدود التركية البالغة 440 كيلومترا خلال 150 ساعة، لكن القوات التركية لا تزال منتشرة في المنطقة، كما أن المعارك المتفرقة في مناطق حدودية تتواصل. وتعكس المواجهات الأخيرة مدى تعقيد المشهد في سوريا التي تشهد حربا منذ عام 2011، تسببت بمقتل أكثر من 370 ألف شخص، وتضم العديد من الفصائل المسلحة والقوى الخارجية، فيما التحالفات المرتبطة بها في تغير مستمر.

وبطلب من الأكراد، انتشرت القوات السورية في نقاط حدودية عدة شمال البلاد كانت خارجة عن سيطرتها لسنوات. ويجد بذلك الجيش السوري نفسه على مقربة من نقاط تنتشر فيها قوات تركية وفصائل موالية لها. كما تتواجد في المنطقة قوات روسية أيضا.

وفي الأسابيع الأخيرة، وقعت مواجهات متفرقة بين القوات الحكومية والفصائل الموالية لأنقرة.. ومع استبعادهم حربا شاملة في شمال سوريا، يؤكد خبراء أن مثل تلك الاشتباكات أمر ممكن الحصول.

وتسير القوات الروسية دوريات في المنطقة الحدودية بين سوريا وتركيا منذ انسحاب القوات الكردية منها.

ويتعيّن على الشرطة العسكرية الروسية وحرس الحدود السوري بموجب الاتفاق الروسي-التركي، الذي تم توقيعه في سوتشي، "تسهيل انسحاب" قوات سوريا الديمقراطية، التي تعد الوحدات الكردية عمودها الفقري، مع أسلحتها من المنطقة الحدودية.

وأعلنت روسيا، الثلاثاء، اكتمال انسحاب القوات الكردية من شمال سوريا. وقال وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، إن "انسحاب الوحدات المسلحة من الأراضي التي سيقام عليها ممر آمن، اكتمل قبل الموعد المتوقع".

وسينتشر مكان قوات سوريا الديمقراطية "حرس الحدود السوري".

وينصّ الاتفاق الروسي التركي أيضا على انتشار القوات الروسية في المنطقة الحدودية. وقد سيّرت موسكو دورياتها الأولى هذا الأسبوع.